المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 03-01-2006 العـــدد : 1922
الصفحـات : 20 المسلسل : 160

المتقاعدون: إلى متى هذا التجاهل؟

محمد علي المحرفي*

أستاذنا الدكتور عبدالرحمن الطيب الأنصاري اختير أول رئيس للجمعية الوطنية الخيرية للمتقاعدين في المملكة، ولست أدري هنا ما دلالة "الخيرية" في هذه الجمعية، هل تعني أن القائمين عليها يعملون "لوجه الله" أم إنهم سيجلبون الخير للمتقاعدين أم إنها جمعية "خيرية" على غرار الجمعيات الخيرية التي تعنى بالفقراء والأرامل ومن في حكمهم.. على أية حال وجود جمعية تعنى بالمتقاعدين خطوة جيدة مهما كانت درجة "خيريتها" ولعلها تكون بداية لطريق طويل كان يجب التفكير فيه منذ زمن طويل..

المتقاعدون في بلادنا سواءً من الحكومة أو المؤسسات الخاصة يحظون بتجاهل غريب وكأنهم ليسوا أفراداً من هذا المجتمع الذي قدموا له زهرة أعمارهم والغريب في الأمر أن الذين تجاهلوهم اليوم سيصبحون غداً أعداداً تضاف إليهم وسيصيبهم ما أصاب سابقيهم.. هذا التجاهل – سواءً أكان بحسن نية أم بسوئها – لا أجد له ما يبرره فمن حق هؤلاء أن يحظوا بكل الامتيازات التي ينالها سواهم لا سيما وأن هناك إمكانيات مادية هائلة – هي من حقهم – وكان الأولى أن تصرف عليهم لا من باب "الخير" لكن من باب الواجب الذي ينبغي أن يؤدى لهم لأنه لهم وليس لسواهم.

الذي أفهمه أن الأموال التي تملكها مصلحة معاشات التقاعد هي لكل المتقاعدين وليس هناك من حق فيها لسواهم، والذي أفهمه كذلك أن أموال التأمينات هي حق لكل المتقاعدين من الشركات التي لا ينطبق عليها نظام الموظفين وبالتالي فإن هذه الأموال يجب أن تصرف عليهم لأنها منهم ولهم وبدون منة من أحد.. أموال مصلحة التقاعد والتأمينات بالمليارات وهي تستثمر في مشروعات متعددة ويفترض أنها تنمو وباستمرار ولهذا كله يفترض ألا يكون هناك مبرر للإجحاف بحق هؤلاء لا سيما وأنه ليس مطلوباً – على الأقل في هذه المرحلة – إعطاؤهم مما لا يملكون.

هناك أشياء كثيرة يجب القيام بها لمصلحة المتقاعدين الحكوميين وسواهم قد يكون في مقدمتها الاهتمام بمعيشتهم والتأكد أن الراتب التقاعدي الذي يحصلون عليه يكون كافياً للصرف على متطلباتهم وأسرهم بصورة كافية.. الواقع يقول إن هناك أعداداً كبيرة من المتقاعدين لا يكادون يجدون الأشياء الأساسية التي يحتاجونها وأسرهم لا سيما في ظل الغلاء المتزايد الذي نشهده كل يوم.

عندما أصدر خادم الحرمين أمره بزيادة رواتب موظفي الدولة 15٪ جعلها تشمل المتقاعدين وهذه نظرة طيبة ولست أدري لماذا لم تقم مؤسسة التأمينات بخطوة مماثلة وما الحكمة في هذا، ولماذا التفرقة بين متقاعد وآخر مع أن الجميع يعيشون ظروفاً واحدة ويعانون من ارتفاع الأسعار ومتطلبات الحياة بصورة متساوية.

"إن كل دول العالم تكرم كبارها وتستفيد منهم وتجعل لهم مكانة لائقة في مجتمعهم، فهل نكون أقل من هؤلاء ونحن نملك الدين الذي يأمرنا بتقديم كل عون لمن يحتاجه؟.."

إن هذه الفئة كانت وما زالت تتطلع إلى أن يشملها هذا القرار، وأن يتم التحرك السريع سواءً من وزير العمل أو من سواه ليتحقق العدل بين أبناء المجتمع الواحد.

إن من أهم الأشياء التي يجب أن تقوم بها مصلحة التقاعد وكذلك التأمينات متابعة أحوال المتقاعدين المادية وجعل أنظمتهم تتماشى مع هذه الاحتياجات لاسيما – وكما قلت – أن أموال هاتين المؤسستين تكفي لتحقيق كل متطلبات منسوبيهما، خاصة وأن هذه الأموال حق لهم ويجب أن تصرف عليهم.

هناك واجبات إنسانية أهملت هي الأخرى كان يجب ألا تهمل، هؤلاء المتقاعدون كان من الواجب أن تكون لهم أندية اجتماعية في كل مدينة في المملكة يجتمعون فيها ويمارسون فيها بعض الأنشطة التي تتفق مع ميولهم، هؤلاء أيضاً

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 03-01-2006 العـــدد : 1922
الصفحـات : 20 المسلسل : 160

بحاجة إلى رعاية صحية، هذه الرعاية كانت من حقوقهم قبل التقاعد لكنها لم تعد كذلك بعد التقاعد مع أنهم أصبحوا في حاجة إليها أكثر مما كانوا عليه أيام الوظيفة. مؤسسة التأمينات لديها مستشفيات فلماذا لا تتكفل بالعلاج المجاني لكل متقاعديها، وتسهل لهم كذلك وعلى حسابها فرص العلاج في المستشفيات الأخرى؟

مجلس الشورى هو الآخر مطالب بالاهتمام بهذه الشريحة من أبناء المجتمع، ودراسة احتياجاتهم ومناقشة الجهات المختصة لتأمين كل السبل لراحتهم في الحدود الإنسانية على أقل تقدير.

ليس من المعقول في بلد مثل بلدنا أن يكون الراتب التقاعدي في حدود ألف وخمسمئة ريال أو أكثر بقليل، وليس من المعقول أن يتم الخصم من هذا الراتب بين آونة وأخرى حتى يتآكل لأن هذا الابن بلغ سنا معيناً أو لأن البنت تزوجت. الراتب من حيث الأساس لا يكفي فكيف إذا تم الخصم منه وباستمرار؟ وليس من المعقول أن نهمل طاقات يمكن الاستفادة منها في خدمة الوطن، فالوطن في حاجة لكل أبنائه وإهمال جزء من هؤلاء الأبناء ليس من المستحسن وستكون دلالته سيئة.

وليس من المعقول – كذلك – أن تكون أموال مؤسسات التقاعد –حكومية وأهلية – بالمليارات وهي حق للمتقاعدين فقط ثم لا يجد هؤلاء من تلك الأموال إلا الفتات.

إن كل دول العالم تكرم كبارها وتستفيد منهم وتجعل لهم مكانة لائقة في مجتمعهم، فهل نكون أقل من هؤلاء بكثير ونحن نملك الدين الذي يأمرنا بتقديم كل عون لمن يحتاجه ونملك كذلك المال وفوق هذا كله نحن بحاجة إلى كل خبرات أبناء بلادنا؟

أعود مرة أخرى إلى أستاذنا الأنصاري وجمعية المتقاعدين لأتمنى لهم التوفيق وأقول لهم: أمامكم عمل شاق وطويل تحتاجون فيه إلى قوة هائلة لتنتزعوا فيه حق المتقاعدين ممن أهملهم كل تلك السنوات الطويلة كلهم يدعون لكم بالخير وهم منتظرون.

* أكاديمي وكاتب سعودي
alharfi@alwatan.com.sa